غلق الحدود ومنع استيراد بعض منها تفتح أبواب الجشع

مواطنون مستاؤون من ارتفاع أسعار الفواكه والخضر

يبدو أن أسباب ارتفاع أسعار الخضر والفواكه في الأسواق المحلية، لم تقتصر على شهر رمضان وقرب حلول عيد الفطر فقط، بل أضيف إلى ذلك قيام وزارة الزراعة بمنع استيراد أنواع محددة من المنتجات الزراعية، وغلق المنافذ الحدودية مع سوريا التي تعد من البلدان الرئيسة المصدرة للمواد الغذائية للعراق.

□ بغداد / أحمد حسين

اسعار الخضراوات تواصل ارتفاعها

الفقراء وذوو الدخل المحدود وشرائح اجتماعية أخرى، أعربت عن امتعاضها مما تشهده أسواق المواد الغذائية والفواكه والخضر من ارتفاع مفاجئ في الأسعار، مطالبين الحكومة الاتحادية بالتدخل لوضع حد لـ"هجمة الغلاء الغذائي".

وفي أحاديثهم لـ"المدى"، أشاروا إلى أن قرار منع استيراد بعض الفواكه والخضر وإن كان يصب في صالح الإنتاج الزراعي المحلي والفلاحين، إلا أنه انعكس سلبا على المستهلكين، وهو ما لم تنتبه إليه وزارة الزراعة والحكومة.

ويقول سليم حافظ (٢٨ عاما)، موظف بوزارة التربية: "أنا كنت وما زلت من أشد المطالبين بضرورة الحد من الاستيراد وخاصة المنتجات والمواد الممكن إنتاجها وتصنيعها محليا، لكن أن ينعكس ذلك على باقي شرائح المجتمع".

ويضيف "تنشيط الاقتصاد والإنتاج الوطني مهم للبلد والمواطنين في الوقت نفسه، لكن شريطة أن لا يكون ذلك على حساب المواطن وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود".

وبين حافظ "راتبي الشهري جيد نوعا ما وبالرغم من أنه يكفي فقط لتغطية احتياجات العائلة والمنزل، أجد وضعي أفضل من غيري، غير أن المشكلة في العائلات التي لا تغطي إيراداتها احتياجاتها الأساسية والمشكلة الأكبر في من ليس له دخل أصلا".

وينهي حافظ حديثه بالقول: "من غير المعقول أن يكون لدينا هذا العدد الكبير من النواب والوزراء والمستشارين والمدراء، ولا يفكر أحد منهم بتداعيات القرارات التي يتخذونها على الشريحة الأوسع من المواطنين، أنه أمر غريب".

أما المواطنة أم خالد التي فضلت ذكر كنيتها، فقالت وهي تقلب الطماطم المعروضة أمامها لتختار الأفضل: "ما شأن المواطن البسيط بالزراعة، وهل الفلاح أهم من غيره".

وتابعت مبتسمة "كلنا نريد الخير لبلدنا ولبعضنا البعض لكن على أن لا يكون هذا الخير لفئة قليلة على حساب الفئة الأكبر، وهي الفقراء ومحدودو الدخل".

وأضافت أم خالد التي بدت في عقدها الرابع من العمر "عندما سألت البقال عن سبب ارتفاع أسعار البصل والطماطم أجاب بأن الحكومة منعت استيرادها برفع الفلاحين الأسعار، وإن الحدود مع سوريا أغلقت بسبب الأوضاع الأمنية فرفع الفلاحون الأسعار، ونحن أيضا نرفع أيدينا إلى الله بالدعاء ليخلصنا مما نحن فيه".

البقال الذي كانت تتبضع منه أم خالد في سوق منطقة الكسرة ببغداد، قال متهكما: "يبدو أن حكومتنا فلاحية فهي تهتم بالزراعة أكثر من المواطن، وليت هذا الاهتمام جاء بنتيجة، مجرد شعارات وصرف أموال بلا فائدة".

وأشار الحاج مهدي إلى أن الفلاح رفع السعر مستغلا توقف الاستيراد "لكن ما حجة أصحاب مركبات الحمل الذين رفعوا هم أيضا أجور النقل".

وعلى مسافة ليست ببعيدة، كانت امرأة متشحة بعباءة سوداء تتنقل بين محل بقال وآخر، تبحث في الصناديق الفارغة المرمية بالقرب من البقالين والمخصصة لجمع الفواكه والخضر التالفة والمتضررة.

أوضح الحاج مهدي "هذه المرأة تقتات وعائلتها على الخضر والفواكه المتضررة التي نلقي بها، وما يجود به البعض منا عليها، اعتقد أن على الحكومة أن تهتم بهذه المرأة وغيرها أفضل من اهتمامها بالأراضي الزراعية، فكما نسمع أن مستقبل الزراعة في العراق ميؤوس منه ليس فقط بسبب الاستيراد وإنما لشح المياه".

المواطن كامل عبد الله انتقد بلهجة غاضبة ضعف الرقابة من قبل الجهات ذات العلاقة على الأسواق المحلية الأمر الذي ينعكس سلبا على المواطن.

وقال عبد الله (٥٦ عاما): "إذا كانت الحكومة تبدي هذا الاهتمام بالزراعة فعليها أيضا أن تضع خططا أو تتخذ احتياطات لحماية المستهلك من جشع التجار أو الفلاحين لا أن تترك الأمر لمن لا يهمهم غير الربح".

وشدد على ضرورة أن تلتفت منظمات المجتمع المدني إلى هذا الأمر، مشيرا إلى أنه "ليس هناك جمعية أو منظمة معنية بحماية المستهلك بحسب معلومات، وإن وجدت فلا حضور لها، لذلك على منظمات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها أن يكون لها دور فاعل لحماية المستهلكين وخاصة الفقراء وذوي الدخل المحدود".

قوات أمنية تحاصر منذ يومين حي الإسكان الصناعي في الناصرية

الناصرية / حسين العامل

قامت قوة كبيرة من الشرطة والقوات الأمنية الخاصة، على مدى اليومين الماضيين، بمحاصرة حي الإسكان الصناعي بمدينة الناصرية ومداهمة الدور السكنية واعتقال عدد من سكان الحي المذكور، في خطوة استباقية يرجح أنها تستهدف عناصر من أتباع رجل الدين أحمد الحسن اليماني.

وقال رئيس منظمة عراقيون ضد الفساد محمد ياسر، الذي يقيم في الحي المذكور لـ"المدى": إن "أكثر من ٤٠ سيارة سوداء رباعية الدفع تابعة لقوات (سوات) وقوات أمنية أخرى حاصرت حي الإسكان الصناعي منذ الساعة العاشرة من ليل الخميس وطيلة نهار الجمعة".

وأضاف "وقد قامت القوة بغلق منافذ الحي والطرق المؤدية إليه وتركيز فعالياتها جنوب الحي المذكور وفي دور المتجاوزين تحديدا"، مشيرا إلى قيام القوة المذكورة بمداهمة عدد من الدور وتفتيشها واعتقال عناصر يشتبه بانتمائها لجماعة اليماني، على حد قوله.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت مساء الخميس ونهار الجمعة إجراءات أمنية مشددة تمثلت بنشر قوات أمنية في عدد من المناطق الحيوية في مركز مدينة الناصرية وتعزيز الحمايات حول الدوائر والمؤسسات الحكومية.

وفي اتصال هاتفي مع "المدى" حول المداهمات في حي الإسكان، قال نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ذي قار جميل شبيب: إن القوات الأمنية تتحرك وفق معلومات تفيد بوجود جهات وأحزاب تعمل على زعزعة الاستقرار الأمني في المحافظة. وتابع شبيب "التحركات الأمنية هي خطوة احترازية للحيلولة دون تنفيذ تلك الجهات لمخططاتها التي تستهدف استقرار المحافظة"، مؤكدا أن "المداهمات والاعتقالات يتم البعض منها بدوافع احترازية والبعض الآخر بمذكرات قبض قضائية وبما يحفظ كرامة المواطن"، على حد قوله. وكان مصدر أمني مطلع قد كشف الأربعاء الماضي عن قيام جماعة اليماني في مدينة الناصرية بالتخطيط لتنفيذ عمليات عسكرية واغتيال مسؤولين كبار في المحافظة بالتزامن مع الأيام العشرة الأواخر من شهر رمضان.

وأفاد المصدر بحسب ما نقل عنه موقع "شبكة أخبار الناصرية" بأن المعلومات الاستخبارية تشير إلى إن هذه الجماعة بدأت تجمع صفوفها من جديد، وهي تخطط حاليا لاغتيال مسؤولين بارزين في المحافظة.

وأشار إلى إنهم أقاموا قبل أيام صلاة جامعة لهم في أحد مساجد حي الإسكان الصناعي، مستغلين تجاهل الجهات القضائية لهم وعدم صدور مذكرات اعتقال ضدهم، رغم تبنيهم لما وصفه بالفكر الإرهابي المنحرف الذي يدينون به وتورطهم بدماء ضباط الشرطة في المحافظة، على حد تعبيره. وكانت مدينة الناصرية قد شهدت مطلع عام ٢٠٠٨ مواجهات عنيفة بين عناصر من جماعة أنصار المهدي التي تتبع رجل الدين أحمد الحسن اليماني والقوات الأمنية في المحافظة راح ضحيتها أربعة من كبار القادة الأمنيين في المحافظة، فضلا عن سقوط قتلى وجرحى آخرين من كلا الطرفين.

فريق طبي ينجح بعلاج ثلاث مصابات بالسرطان في مراحل متقدمة

□ بغداد / المدى

نجح فريق طبي في معالجة ثلاث حالات لسرطان المبيض في مراحل متقدمة، بعد استئصال الأورام السرطانية من ثلاث مريضات، في محافظة كركوك. وقال الطبيب المختص بالأورام السرطانية دريا أحمد، في تصريح أوردته وكالة "السومرية نيوز" الإخبارية: إن "فريقا طبيا عراقيا من وحدة أمراض الدم والأورام في مستشفى آزادي التعليمي تمكن من معالجة حالات لسرطان المبيض لثلاث مريضات".

وأكد إن "المريضات في حالة صحية مستقرة وجيدة الآن بعد قطع جميع مراحل العلاج وإجراء العمليات الجراحية لهن". وأوضح أحمد أن "المريضة الأولى (٤٥ سنة)، أصيبت بالمرض عام ٢٠١١ والثانية (٦٥ سنة)، أصيبت بالمرض عام ٢٠٠٨"، مشيرا إلى أن "المريضة الثالثة (٤٢ سنة)، أصيبت في بادئ الأمر بأورام الثدي عام ٢٠٠٨ حيث تم استئصاله ثم انتشر الورم وأصيبت بسرطان المبيض المنتشر بسبب عدم اكتمال مراحل العلاج". وشدد أحمد على أن "الوقاية والتشخيص المبكر يساعد الأشخاص الذين لديهم تاريخ مرضي في العائلة بالفحص والمتابعة الدورية"، داعيا "النساء إلى مراجعة عيادة الكشف المبكر لأورام الثدي وإجراء الفحص الشعاعي للثدي حسب التعليمات الصادرة من دائرة الصحة". وأكد أن "اكتشاف المرض وعلاجه مبكرا يؤدي للشفاء"، موضحا أن "وحدة الأورام في مستشفى آزادي من الوحدات المهمة التي تتم فيها فحص وتشخيص وعلاج أمراض الدم والأورام السرطانية على يد أطباء اختصاص مع توفر أحدث الأدوية والعلاجات ذات المناشئ العالمية الرصينة". واستحدثت وحدة أمراض الدم والأورام في مستشفى آزادي التعليمي في ٥ شباط ٢٠٠٩ وبدأت باستقبال المرضى الذين كانوا في السابق يراجعون المحافظات الأخرى أو يضطرون للسفر خارج البلاد لغرض العلاج وصرف أموال طائلة خلال مراحل العلاج أما الآن فأن جميع مراحل العلاج والأدوية متوفرة ومجانية في الوحدة وهي الوحيدة على مستوى المحافظة.

نائب محافظ بابل يبحث مع الشركة الصينية مشروع كاميرات المراقبة

□ الحلة / إقبال محمد

بحث النائب الأول لمحافظ بابل المهندس علي عبد سهيل، مع وفد الشركة الصينية المتخصصة بنصب كاميرات المراقبة نوع (HD)، آلية عمل منظمة المراقبة المزمع نصبها في المحافظة.

وقال عبد سهيل في تصريح لـ"المدى": إن الشركة الصينية عرضت مواصفات الكاميرات التي سوف يتم نصبها في المحافظة والتي يبلغ عددها ٤٣٣ كاميرا مراقبة، توزع في ١٢٠ شارعا.

وبين أن الكاميرات تعمل بالطاقة الشمسية إضافة إلى تزويدها بالطاقة الكهربائية، مؤكدا أن انجاز منظومة الكاميرات من شأنه أن يسهم بتحسين الواقع الأمني في المحافظة والتوصل إلى خيوط مهمة في الجرائم الجنائية والإرهابية. وكان الوفد قد زار محافظة بابل في فترة سابقة، إلا أنه سيتم في الأيام المقبلة عرض تفاصيل عمل الشركة بالتنسيق مع الحكومة المحلية. من جانب آخر، اجتمع عبد سهيل مع مدراء وحدات مشاريع بابل ومقاولين جميع قطاعات المشاريع، وتضمن الاجتماع الذي حضرته "المدى"، مناقشة معرقلات العمل التي يواجهها المقاولون والتي تؤدي إلى تلكؤ سير العمل. وطرح المقاولون بعض المشاكل التي تواجههم، منها مشكلة الحذف والاستحداث في المشروع، وتأخر الكشوفات الإضافية على المشروع من داخل المحافظة، مطالبين بدعم مادي يديم استمرارية العمل. ولفت المقاولون إلى أن هناك مشكلة تتمثل "بعدم وجود البديل غير الكفوء عن المهندس المقيم، فغالبا ما يضع الأخير بديلا عنه غير مؤهل للإشراف على العمل".

علي عبد سهيل

من جهته، شدد عبد سهيل على إتمام المشاريع بما يخدم المواطنين، مشيرا إلى أن "هناك إجراءات جديدة ستتخذ بهذا الخصوص"، مبينا أنه "تم تقسيم قواطع مسؤولية المشاريع على المسؤولين المحليين وستكون هناك سلسلة من الاجتماعات الليلية والنهارية للوقوف على المشاكل والمعوقات التي تواجه العمل وإيجاد الحلول المناسبة".

الحكومة المحلية أعدت مخيمات بديلة

تربية الأنبار: تواجد النازحين السوريين في المدارس لن يعرقل امتحانات الدور الثاني

طمأنت مديرية تربية محافظة الأنبار، ذوي التلاميذ والطلبة المكملين، على أن تواجد اللاجئين السوريين في عدد من المدارس لن يحول دون إجراء امتحانات الدور الثاني، فيما أعلنت الحكومة المحلية أنها نسقت مع وزارة الهجرة والمهجرين بهذا الخصوص.

□ بغداد / أميمة الشمري

وأوضح مدير عام تربية الأنبار نافع حسين علي، في اتصال هاتفي، أمس الجمعة، مع "المدى"، إنه في حال حصول نقص في المدارس "سنقوم بحشد التلاميذ والطلبة من كل مدرستين في بناية مدرسية واحدة كأحد الحلول البديلة".

وأضاف "لكننا لغاية الآن لم نواجه مشكلة بهذا الخصوص والوضع تحت السيطرة"، على حد قوله.

عضو لجنة التربية في مجلس المحافظة فيصل العيساوي، قال لـ"المدى": إن المحافظة أرسلت إشعارا بإخلاء المدارس التي يشغلها اللاجئون السوريون استعدادا لامتحانات الدور الثاني، مبينا أن المحافظة وبالتنسيق مع وزارة الهجرة والمهجرين قامت بتوفير مجمعات سكنية في منطقة الـ(٧ كيلو) الخاصة بالموظفين كحل مؤقت، مشيرا إلى أن اللاجئين رحبوا بالفكرة بسبب عدم وجود بديل.

وتابع العيساوي إنه تم إرسال البعض منهم إلى مخيمات اللاجئين، وآخرون تمت دعوتهم من قبل أقارب لهم في المحافظة.

وأكد أنه "لا توجد هناك أية مشاكل في الإجراءات المتخذة بهذا الشأن ولدينا لجان شكلت للمتابعة، وفور إخلاء المدارس سنقوم بترميمها وتنظيفها كونها تضررت جراء كثرة العوائل التي تقطنها".

من جانبه أعلن قائممقام قضاء القائم فرحان فتيخان، في تصريح لـ"المدى"، أن القائمقامية باشرت أمس بإخلاء العائلات السورية النازحة من المدارس استعدادا لامتحانات الدور الثاني، مستدركا "لكننا قد نضطر إلى الإبقاء على عدد من العائلات في مدرسة أو مدرستين، لكن سنجد حل بديل فيما إذ واجهنا مثل هكذا عائق".

نزوح العائلات السورية التي فرت من العمليات العسكرية التي تشهد سوريا، واضطرت معظمها إلى السكن في الأبنية المدرسية بمحافظة الأنبار لم توفر المخيمات الكافية لاستيعاب الأعداد الكبيرة من النازحين، تزامن مع قرب امتحانات الدور الثاني لتلاميذ وطلبة المدارس المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية.

لاجئين سوريين في الانبار.. عدسة محمود رؤوف

المباشرة بإنشاء ٥٥٠٠ وحدة سكنية في كربلاء

□ كربلاء / أمجد علي

وقعت محافظة كربلاء عقدين لتنفيذ مشروعي إسكان يضمان ٥٥٠٠ وحدة سكنية، بكلفة إجمالية تبلغ نحو ٥٣٠ مليون دولار.

وقال مدير بلدية كربلاء المهندس مازن الياسري لـ"المدى": إن المشروعين ستنفذهما شركتين عراقيتين، ويضم المجمع الأول خمسة آلاف وحدة سكنية، والآخر يضم ٥٠٠ وحدة سكنية أفقية.

وأضاف ان المجمع الأول يقع جنوبي مدينة كربلاء وتبلغ مساحته ٥٥٤ دونما، مشيرا إلى أن هذا المشروع يعد الأكبر في المحافظة وتصل كلفته إلى ٤٦٧ مليون دولار، مبينا أن المجمع يضم حدائق وأسواقا وجامعا ومدارس ومولات ومراكز صحية وشرطة، معربا عن أمله أن يتم انجاز المشروع خلال ٣٦ شهرا. فيما أوضح رئيس لجنة الإعمار والتخطيط الإستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء الدكتور عباس ناصر، في تصريح لـ"المدى"، إن المشروع الثاني الذي سيتم تنفيذه سيكون الأول من نوعه في قضاء الهندية شرقي المحافظة. وبين أن المجمع سينفذ على مساحة ٦٠ دونماً، ويضم ٥٠٠ وحدة سكنية، وتصل كلفته إلى ٦٣ مليون دولار.

يذكر أن رئيس الاقتصادية في مجلس المحافظة طارق الخيكاني، صرح في وقت سابق لـ"المدى"، بأن المحافظة بحاجة إلى مشاريع إسكانية تصل إلى أضعاف ما يتم انجازه للتخلص من أزمة السكن الخانقة التي تعاني منها المحافظة بسبب زيادة أعداد السكان واستمرار النزوح والهجرة إليها كونها مدينة دينية ومستقرة أمنيا وإنها تعاني من كثرة العشوائيات التي أخذت أراضي واسعة.